E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/21
25 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي
في دورتيه الأولى والثانية*

(جنيف ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، و٣-٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣)

الرئيس- المقرر: السيد بيتار ليسا كاساندا

* قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى قسم إدارة الوثائق بسبب مواعيد الدورة الثامنة للفريق العامل.

(A) GE.03-11124 080303 080303

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٣
أولاً-	تنظيم الدورتين	٢-٧	٣
	ألف- الحضور	٢-٤	٣
	باء- الوثائق	٥	٣
	جيم- تنظيم العمل	٦-٧	٣
ثانياً-	موجز الدورة الأولى التي عقدها فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	٨-٤٧	٣
ثالثاً-	موجز الدورة الثانية التي عقدها فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في الفترة من ٣ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣	٤٨-٩٨	٩
رابعاً-	استنتاجات فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتوصياته	٩٩	١٧

Annexes

I	Agenda of the first session	٢٥
II	Agenda of the second session	٢٦
III	List of participants at the first session	٢٧
IV	List of participants at the second session	٢٨
V	List of documents before the Working Group of Experts on People of African Descent At its first and second session	٢٩

مقدمة

١- عقد فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي دورته الأولى (التدشينية) من ٢٥ إلى ٢٩ تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ودورته الثانية من ٣ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في قصر الأمم بجنيف. وهذا تقرير موحد عن اجتماعات هاتين الدورتين.

أولاً- تنظيم الدورتين

ألف- الحضور

٢- عقد الفريق العامل خلال دورته الأولى ست جلسات علنية وجلستين غير علنيتين. وأثناء دورته الثانية، عقد ثماني جلسات علنية وجلستين غير علنيتين.

٣- وحضـــر الدورة كل من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيد بيتار ليسا كاساندا (الرئيس - المقرر)، والسيد جورج نيكولا جبّور، والسيدة إيرينا موروبانو زلاتسكو. والتحق بالخبراء الثلاثة السيد روبيرتو بورخيس مارتين في الدورة الثانية.

٤- وحضـــر الـــدورة الأولى للفريق العامل مراقبون عن ٥٣ دولة، و٢١ منظمة غير حكومية، ووكالة واحدة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة حكومية دولية واحدة، ومكتب من مكاتب الأمم المتحدة، ومؤسسة واحـــدة مـــن المؤسسات الوطنية. وحضر الدورة الثانية مراقبون عن ٥٩ دولة، و١٨ منظمة غير حكومية، وثلاث وكالات متخصصة، ومنظمتان حكوميتان دوليتان ومؤسسة وطنية واحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثالث.

باء- الوثائق

٥- ترد في المرفق الرابع الوثائق التي عرضت على الفريق العامل في دورتيه. وتتاح كل ورقات العمل المقدمة لدى الأمانة أو على العنوان التالي على الإنترنت: http://www.unhchr.ch/htm/menu2/7/b/mafrican/htm.

جيم- تنظيم العمل

٦- أقـــرّ الفـــريق العامل في الجلسة الأولى من الدورة الأولى، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، جدول أعماله وفقاً لولايته (انظر المرفق الأول).

٧- وفي الجلسة الأولى من الدورة الثانية، في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، اعتمد الفريق العامل جدول أعماله وفقاً لولايته (انظر المرفق الثاني).

ثانياً- موجـــز الدورة الأولى التي عقدها فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المـــنحدرين مـــن أصـــل أفـــريقي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

٨- افتتح الدورة الأولى نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برتراند رامشاران في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قائلا إنه يجب مراعاة نطاق القانون الدولي الذي يحمي حقوق الجميع، لدى دراسة التمييز العنصري الذي

يعاني منه السكان ذوي الأصل الأفريقي. وحث المشاركين على النظر في الكيفية التي يمكن بها لآليات من آليات الأمم المتحدة الأخرى مثل المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان، والهيئات التعاهدية، أن تساهم في أنشطة الفريق العامل. وشجع كل المشاركين على تقديم إسهاماتهم البناءة للخبراء وهم يعقدون دورتهم الأولى.

٩- في الجلسة الأولى، أُنتُخب بالتزكية السيد بيتار ليسا كاساندا رئيساً - مقرراً لفريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقال في بيانه الاستهلالي إن إنشاء الفريق العامل قد فتح باباً آخر للكفاح العالمي ضد التمييز العنصري. وأشار إلى أن الفريق العامل يتيح فرصة لتبادل الأفكار وأن هدفه اقتراح حلول بناءة لمختلف المشاكل التي يواجهها السكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي.

١٠- وفي الجلسة الأولى، قدّم الرئيس - المقرر البند ٥(أ) من جدول الأعمال بشأن "المشاكل المتعلقة بالتمييز العنصري التي يواجهها السكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي ويعيشون في الشتات، والقيام، تحقيقاً لذلك الغرض، بجمع كافة المعلومات ذات الصلة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات عامة معها". ودعا إلى تقاسم عامّ للأفكار المتعلقة بالبند.

١١- وصرح المراقبون عن باربادوس وشيلي (نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وهايتي بأن الفريق العامل هذا يعدّ معلّماً تاريخياً في مجال أعمال الأمم المتحدة، وقدّموا دعمهم لولايته. واستمع الفريق العامل إلى عدد من التدخلات الأخرى التي قام بها المراقبون دعما لعمله وولايته.

١٢- ونصح المراقب عن نيجيريا (نيابة عن المجموعة الأفريقية) الفريق العامل بالعمل من أجل الحصول على نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن، وشجع الدول الأعضاء الأخرى على المشاركة الفعالة لإقامة العدالة. وقال المراقب عن جامايكا إن قضية التعويض قضية بالغة الأهمية بالنسبة لبلده.

١٣- وأجرى عدد من المراقبين عن القوقازيين المتحدين من أجل التعويضات والانعتاق، مداخلات بشأن استرقاق الأفارقة التاريخي، و"الاسترقاق" المعاصر لهم من خلال نظام السجون، وأشاروا إلى ضرورة تقديم التعويضات للمعنيين وإعادتهم إلى أفريقيا للتخفيف من شدة هذه المشاكل. وأفاد مراقب منهم بأن هناك فارقاً تاريخياً بين خبرات الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة الذين يعيشون في الشتات، وبأن هذا ما يجب على الفريق العامل أن يضعه في اعتباره.

١٤- وتحدث المراقب من العيادة القانونية الأفريقية الكندية قائلا إن التعليم العادل المتاح للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي لم يتجسّد غالبا في حركية اجتماعية واقتصادية. وقال أيضا إن التشكك في أبناء طائفة عرقية ما والحبس، اللذان كان من شأنهما رعاية أشخاص مجرمين، إنما هي مشاكل تمسّ أيضا السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٥- أما المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التابع للجنة حقوق الإنسان، السيد دودو ديين، فأبرز أوجه التعقيد في ولاية الفريق العامل. وقال إن الرقّ كان أول شكل من أشكال العولمة في التاريخ لأنه ربط بين ثلاث قارات من خلال الاستغلال الاقتصادي ونقل السكان قسراً. وركّز على أنه من الأساسي أن ينظر الفريق العامل في تشعبات تجارة الرقيق الأيديولوجية والفكرية، عندما يكون بصدد دراسة المشاكل التي يواجهها السكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي.

١٦- وعلّق المراقبون عن الجمعية الأفريقية للقانون الدولي والمقارن وحركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين الشعوب، على قلّة مشاركة المنظمات غير الحكومية غير المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحثّوا الخبراء على معالجة هذا الوضع.

١٧- وفي الجلسة الثانية، عرض الرئيس - المقرر برنامج العمل المنقح للفريق العامل. كما أعلن السيد كاساندا أن الفريق العامل قرّر توسيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل بالإذن بالحضور للمنظمات غير الحكومية المعنية المعتمدة لدى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك. وسيبدأ سريان هذا المقرر فوراً.

١٨- وعرض السيد جبور، في هذه الجلسة، البند ٥(ب) من جدول الأعمال، مذكرا بأن البند الفرعي قد أتاح فرصة النظر في اقتراح هذه التدابير "لضمان وصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى نظام العدالة على نحو كامل وفعال". وقال السيد جبور إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في أرجاء العالم (وهم أيضا فقراء في أغلب الأحيان) يُعاقَبون عادة أكثر من غيرهم، بغض النظر عن النظام القانوني. وأفاد بأن هذا التفاوت إنما يدلّ على الأخطاء المتضمنة في نظام العدالة الجنائية وبالتالي، فقد يكون من المهمّ النظر في طرق إصدار أحكام العقوبات، ورصد الأوضاع داخل السجون أيضاً.

١٩- وقالت السيدة زلاتسكو، إنه قد يكون من المهم رصد حالة التمييز العنصري وحقوق الإنسان التي تخص السكان المنحدرين من أصل أفريقي في نطاق المعاهدات الدولية الأساسية الست لحقوق الإنسان، ومن خلال مختلف آليات الرصد التعاهدية.

٢٠- وعلّق السيد كاساندا أيضاً على المشاكل المتعلقة بالوصول إلى القضاء التي يواجهها السكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي، وأشار إلى المشاكل المتضمنة في كثير من الأنظمة الوطنية للمساعدة القضائية. ولاحظ أيضا أن الوصول إلى تعليم منصف من أنجع الحلول للمشاكل التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أرجاء العالم، وخاصة النساء منهم.

٢١- وأبلغ المراقب عن مؤسسة الفضاء الأفريقي - الأمريكي الفريق العامل بأن حلقة الخبراء الدراسية لمتابعة المؤتمر العالمي التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مكسيكو في تموز/يوليه ٢٠٠٢، قد اعتمدت توصيات في غاية الجودة بشأن إدارة القضاء، مثل خطط العمل الوطنية لتحسين العدالة الجنائية، والتدريب المتخصص في مجال حقوق الإنسان في صفوف موظفي الدولة، والتنويع لدى التوظيف. وحثت بلدان الإقليم على حشد الإرادة السياسية لإعمال هذه التوصيات الجيدة للغاية.

٢٢- وأثار أحد المراقبين عن القوقازيين المتحدين من أجل التعويضات والانعتاق فكرة تعيين أمين مظالم دولي عادل وغير منحاز لدراسة مشاكل العدالة الجنائية، خاصة منها نظام السجون، ونظام خدمات الدفاع العامة، ودوائر الشرطة. وقال مراقب آخر عن القوقازيين المتحدين من أجل التعويضات والانعتاق إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشكل مدخلاً جديداً للنظر في هذه المسألة، وأضاف إنه ينبغي دراسة صكوك الأمم المتحدة القائمة واستعمالها لتحسين وصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى العدل.

٢٣- ووافق المراقب عن كوستاريكا على أن هناك صلة بين الفقر ونسبة الحبس وقال إن الوقت قد حان للانتقال من التوصيات المحددة إلى الفعل. وأضاف إن لإدارة العدل ودور التعليم أهمية بالغة لأنهما يوفران للشخص المعرفة والقدرة اللتان تمكّنانه من الدفاع عن حقوقه. وأردف قائلا إنه ينبغي إشراك المنظمات الإقليمية والمعاهد التي لها خبرة للاستفادة من خبرتها.

٢٤- وقدم عدد من المراقبين الآخرين عن منظمات غير حكومية تعليقات عامة على قضايا التنميط العنصري، وسجن السكان المنحدرين من أصل أفريقي أكثر من غيرهم (وخاصة الشباب منهم)، والاتجاه إلى خصخصة السجون من أجل الربح، وتشكيل هيئات المحلّفين، ومسائل التحيز، وكذا حصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي على تعليم قانوني والوصول إلى مهنة القانون.

٢٥- وفي الجلسة الثانية قدّمت السيدة زلاتسكو البند ٥(ج) من جدول الأعمال المتعلّق بتقديم "توصيات بشأن وضع وتنفيذ وإنفاذ تدابير فعالة للقضاء على التنميط العنصري للسكان المنحدرين من أصل أفريقي". وأكدت على ضرورة القضاء على الصور والأنماط التمييزية المستمرّة، وهي أساس التنميط العنصري. وسلّطت الضوء على دور وسائط الإعلام، وأضافت قائلة إن فهم الحاضر يتطلّب النظر إلى الوراء عبر التاريخ، حتى ولو كان يبدو جدّ بعيد.

٢٦- وأشار المراقب عن هايتي إلى ضرورة التصدي للتنميط السلبي من خلال صور إيجابية بتسليط الأضواء على مساهمة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع المجالات وفي جميع القطاعات في كل مجتمع من المجتمعات.

٢٧- وأشار بعض المراقبين عن المنظمات غير الحكومية إلى إنكار وسائط الإعلام الجماهيري للثقافة المنحدرة من أصل أفريقي، وإلى ضرورة التصدّي لهذا الانحياز وهذا الاستبعاد الجلي في المواد المكتوبة والمنشورة، وفي الكتب المدرسية والصحافة المكتوبة. وأضافوا أن هناك حاجة إلى التفكير في الجوانب النفسية من هذا التنميط السلبي.

٢٨- وفي الاجتماعين الثالث والرابع، نظر الفريق العامل في البند ٥(د)`١`، `٢` و`٣`، من جدول الأعمال، المتعلق بوضع مقترحات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل للقضاء على التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك مقترحات بإقامة آلية رصد وتعزيز جميع حقوق الإنسان مع مراعاة الحاجة إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية والإنمائية وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٩- وقدم السيد كاساندا البنود بإيجاز وأشار إلى ضرورة إيجاد استراتيجيات فعالة للحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، ناقش إمكانية وضع برامج مشتركة وشاملة من طرف كلّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، وكذلك ضرورة التمويل على الصعيد الوطني.

٣٠- ولاحظ السيد جبور الخسائر الاقتصادية الواسعة الانتشار التي يعانيها كثير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وقال إن استعمال خطة مثل " خطة مارشال"، تكون منبثقة عن "المسؤولية الأخلاقية"، من شأنها أن تساعد أفقر الفقراء. واتفق مع السيد كاساندا على تعزيز دور المؤسسات المالية والإنمائية في المساعدة على معالجة أوضاع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في شتى مناطق العالم.

٣١- وقدّم المراقب عن البرازيل معلومات تفصيلية عن برامج التدابير الايجابية في البرازيل في مجالات من قبيل الالتحاق بالمدارس الثانوية ومعاهد الدراسات العليا، والالتحاق بدوائر الشؤون الخارجية وبالمناصب الدبلوماسية، وإشـــراكهم في إجراءات المناقصات الحكومية. وقال إن هذه البرامج قد تشكل ممارسات حميدة فعالة في معالجة بعـــض القضايا التي تقف في وجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف إن فكرة تعيين أمين مظالم دولي يعنى بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، اقتراح جدير بمزيد من الدراسة.

٣٢- وقال المراقب عن الصين إنه في حين ساهم كلّ من الرق وتجارة الرقيق فعلا في ازدهار البلدان المعنية، فقد استمرّ تهمـــيش السكان المنحدرين من أصل أفريقي بشتى الطرق وأردف قائلا إن من الضروري تقديم اقتراحات فعالة لتصويب الوضـــع غير المؤاتي الذي يعيش فيه الكثير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقال إنه قد يكون من المفيد النظر في إنشاء صندوق طوعي لمساعدة السكان المنحدرين من أصل أفريقي على المشاركة في أعمال الفريق العامل.

٣٣- وأشـــار المراقب عن كوستاريكا إلى الضرورة الملحّة للمشاركة السياسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع، وإلى إنه ينبغي للفريق العامل تخصيص مزيد من الوقت لهذه المسألة وإجراء دراسة أوسع عنها. وقال إنه من المستصوب إقامة روابط موضوعية مع إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصـــري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك كي يحتفظ بها الفريق العامل كمحور تركيز في عمله. وأيد فكـــرة إنشـــاء صندوق التبرعات لإشراك المنظمات غير الحكومية المعنية بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أعمال الفريق العامل، لأنها كفيلة بتزويد الفريق بمجموعة أوسع من وجهات النظر.

٣٤- وقال المراقب عن كوبا إنه يأسف لأن فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي لا يضم خبيراً من المجموعة الغربية، وأوصى باستعمال رئيس لجنة حقوق الإنسان صلاحيته لتعيين "خبير من القائمة" من هذا الإقليم. وأكد أهمية إنشاء صندوق لمساعدة ممثلي المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي على المشاركة في دورات الفـــريق العامل المقبلة، وأردف إن إنشاء صندوق التبرعات سوف يشجع على مشاركة واسعة وطويلة الأجـــل. وشـــدد على أهمية الوصول إلى التعليم العالي بوصفه أحد الحلول لبعض المشاكل التي يواجهها السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وعلى عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة - الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وكذلك الحق في الغذاء وفي السكن اللائق.

٣٥- وقـــال المراقب عن نيجيريا (نيابة عن المجموعة الأفريقية) إنه ينبغي للفريق العامل، لدى دراسته قضايا الســـكان المـــنحدرين من أصل أفريقي، مراعاة أحكام الفقرتين ١٥٧ و١٥٨ التي تخصّ "وسائل انتصاف فعالة، والمـــوارد، ووســـائل الجبر وغير ذلك من التدابير على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي"، والمتضمنة في إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك.

٣٦- وقـــال المراقب عن جنوب أفريقيا إنه ينبغي للفريق العامل أن ينظر في مفهوم التعليم وحقوق الإنسان للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي كما هو منصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي.

٣٧- وأكـــدت المراقـــبة عن الاتحاد الدولي للجامعيات أهمية دراسة الروابط التي تجمع بين الصحة، وحقوق الإنسان والتمييز العنصري. وأضافت أن النساء الفقيرات المنحدرات من أصل أفريقي معرضات للضرر أكثر من غيرهن، وأنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه القضايا.

٣٨- وأشار بعض المراقبين عن المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة وضع برامج لاتخاذ "إجراءات إيجابية" تراعي نوع الجنس من أجل تخفيف حدة حالة الفقر، ونقص التعليم، والعنف التي تعيشها المرأة المنحدرة من أصل أفريقي.

٣٩- وقـــال المراقـــب عن القوقازيين المتحدين من أجل التعويضات والانعتاق إن الاجتماع الذي عُقد في لا سيبا، هندوراس، في ٢٠٠١، بشأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي، قد اعترف لهم بصفة الأقلية وبأن لهم حقوقـــاً جماعـــيةً بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأردف قائلا إن الفريق العامل المعني بالأقليات يتمتع بخبرة كبيرة في المسائل المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وإنه ينبغي لفريق الخبراء العامل المعـــني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي الاستفادة من هذه الخبرات. وسلط مراقب آخر عن القوقازيين المتحدين من أجـــل التعويضـــات والانعتاق الضوء على أهمية "تدريس وقائع وحقائق التاريخ" كما تنص عليها الفقرة ٩٨ من إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي، وأضاف إنه من الضروري إنشاء محفل أو وضع آلية كي يُضمن ذلك.

٤٠- وقـــال المراقب عن مؤسسة الفضاء الأفريقي - الأمريكي إنه من المهم أن تعترف الدول للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي بوصفها مجموعات إثنية أو عرقية لها أراضي خاصّة بها، وأن تقوم بتمويل المشاريع المحلية في هذه المجتمعات في مجالات من قبيل العدالة الجنائية، والصحة، والإصحاح، والتعليم.

٤١- ولوحظ أنه قد يكون من المفيد تقاسم المعلومات عن المشاكل التي يواجهها السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وكذا الممارسات الحميدة المتحققة من خلال التعاون مع مختلف هيئات حقوق الإنسان ومختلف المنظمات الحكومية الدولية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المؤلفات المختصّة، والمنشورات والتقارير السنوية، وكذا من خلال موقع شبكي.

٤٢- ورأى عدد من المراقبين عن القوقازيين المتحدين من أجل التعويضات والانعتاق أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وخصوصا في الأمريكتين، قد حرموا أشدّ حرمان من هويتهم الثقافية، والدينية، واللغوية، ومن حقوقهم، وذلك بسبب الرق، وأن الاعتراف بذلك، وتعويضهم و/أو إعادتهم إلى أوطانهم هي تدابير ضرورية لمعالجة الحالة.

٤٣- وفي الجلســـة الخامســـة، قـــدّم الرئيس - المقرر مشروع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أعدّها الأعضاء استنادا إلى الدورة الأولى. واستمع الفريق العامل إلى تعليقات المراقبين على هذا المشروع.

٤٤- وأخذ كلّ من الخبراء الثلاث على عاتقه إعداد عرض عن أحد المواضيع الجوهرية وتقديمه للفريق العامل في دورته التالية، وذلك كي يوضح نطاق ولايته ومن أجل تضافر الجهود في التصدّي لمشاكل التمييز العنصري التي يواجههـــا السكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي. وسيتمّ ذلك كالتالي: (أ) سيقوم السيد بيتار ليسا كاساندا بإعداد ورقة عن تحديد وتعريف "السكان المنحدرين من أصل أفريقي" والبحث في مظاهر التمييز العنصري حسب المناطق؛ (ب) وسيقوم السيد جورج نيكولا جبور بإعداد ورقة عن مسألة التعويض والسكان المنحدرين من أصل أفـــريقي؛ وستقوم السيدة إيرينا زلاتسكو بإعداد ورقة عن كيفية استعمال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة فعالّة من أجل حماية وتعزيز حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٥- وطلب الفريق العامل أيضا إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التابع للجنة حقوق الإنسان، السيد دودو ديين، إعداد ورقة عن المواقع التذكارية التاريخية القائمة التي شهدت الرق وتجارة الرق في أرجاء العالم، وأهميتها الثقافية، والتعليمية والعلاجية، وتقديم هذه الورقة إلى الفريق العامل في دورته الثانية. ودعا أيضا البنك الدولي إلى إعداد ورقة، وتقديمها إليه في الدورة التالية، عن العمل الذي هو بصدده لإدراج قضايا السكان المنحدرين من أصل أفريقي في صلب برامجه وعملياته في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٤٦- وأثناء الجلسة السادسة، استمع الفريق العامل إلى مزيد من التعليقات على المشروع. كما أثيرت مناقشات عماّ إذا كانت دراسة تجارة الرقّ عبر الصحراء تدخل في نطاق ولاية فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي أم لا، وبالتالي عما إذا كان ينبغي التطرق إليها في مجموعة استنتاجات وتوصيات الفريق العامل. وأجرى المراقبون عدة تدخّلات. ورأى المراقب عن مصر أن الفريق العامل يشكل مبادرة لمتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك، وبوصفه كذلك، فإن الفقرة ١٣ من الإعلان وبرنامج العمل تفيد بأنه ليس للفريق أن ينظر في غير تجارة الرقيق عبر الأطلسي. ورأى المقرر الخاص المعني بأشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أنه ينبغي للفريق العامل أن يدرس ظواهر تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وعبر المتوسط وعبر المحيط الهندي، على غرار دراسة مشروع طريق الرقيق الذي قامت بها اليونسكو.

٤٧- ونظر الفريق العامل في تنظيم عمل الدورة الثانية. واختتم الرئيس - المقرر الجلسة شاكرا للمراقبين تعبيرهم عن شواغلهم، وآرائهم، وتوقعاتهم من الفريق العامل. وأضاف أن الدورة الأولى قد أتاحت فرصة لتبادل الآراء والمعلومات، إلا أنها لم تكن إلا خطوة أولى حيث بدأ الفريق العامل دراسة المشاكل التي يواجهها السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

ثالثا- موجز الدورة الثانية التي عقدها فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في الفترة من ٣ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

٤٨- وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، افتتح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الدورة الثانية لفريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. فرحب بالمشاركين في الجلسة وذكرهم بأن التحدي الماثل أمام الفريق العامل هو الخروج بتوصيات يكون لها أثر ملموس على المحك الفعلي أي في الحياة اليومية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأردف قائلا إن هناك ضرورة ملحة في التصدي لمشكلة الفقر الذي يعيش فيه ضحايا العنصرية، بمن فيهم الأشخاص من أصل أفريقي. وأشاد بصفة خاصة بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي كانت في مقدمة من أثار انتباه المجتمع الدولي إلى المسائل المتعلقة بحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف أن للفريق العامل إمكانات تجعل منه ذلك الحافز الهام لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك.

٤٩- وفي الجلسة الأولى أيضا، قدّم الرئيس - المقرر السيد بيتار ليسا كاساندا بعض الملاحظات التمهيدية بشأن الدورة الثانية، وناقش برنامج العمل. ثمّ قدّم عرضه (E/CN.4/2003/WG.20/WP.3) المعنون "تحديد وتعريف `السكان المنحدرين من أصل أفريقي` وما هي مظاهر التمييز العنصري حسب المناطق". وأشار إلى بعض الاتجاهات الديمغرافية، وإلى الانحياز التاريخي ضد السود، والمسائل المتعلقة بتناسيهم، والتهميش الاقتصادي، واقتلاعهم من تاريخ أفريقيا، ومظاهر التمييز العنصري في الثقافات الغربية في قطاعات مثل قطاع الاستخدام، وقطاع السكن، والمرافق العامة وإنفاذ القانون، بما في ذلك التمييز في أفريقيا. ثم دعا الحاضرين إلى إبداء تعليقاتهم والمساهمة بتدخلاتهم حول عرضه.

٥٠- ورحب السيد كاساندا بالسيد مارتين، على الخصوص، ودعاه إلى الإدلاء ببعض البيانات الاستهلالية بما أن هذه أول جلسة يحضرها. فأشاد السيد مارتين بالسيد كاساندا على ما قدّمه في عرضه، وقال إن عدد السكان الأفارقة في البرازيل لا يفوقه سوى عدد سكان نيجيريا، وأن هذا جاء نتيجة تجارة الرقيق عبر الأطلسي. وأضاف قائلا إن هناك في البرازيل هوة اجتماعية واقتصادية بين البيض والمنحدرين من أصل أفريقي، وهذه مسألة تثير قلق العديد من البرازيليين. ويأمل المساهمة في الفريق العامل بتجارب البرازيل، وبمعرفته للسياسات التي تتبعها حكومة البرازيل، والمبادرات التي تتخذها حاليا، وبخبرته المهنية بوصفه اختصاصياً في الاقتصاد درس لسنوات قضايا السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٥١- وقال المراقب عن الجزائر إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي كانوا يعتبرون في الماضي، ولمدّة قرون، ممتلكات، وكانوا يعاملون معاملة لا إنسانية. وأضاف أنه على المجتمع الدولي أن يواجه هذه الحقبة من التاريخ، وأن يعمل من أجل مجتمع دولي يعترف فيه بحقوق الإنسان للجميع، ويتم تعزيزها وحمايتها. وأسف لكون المجموعة الغربية لم تعين خبيرا بعد، كي يستفيد الفريق العامل من إسهامات المنطقة.

٥٢- وأثار المراقب عن البرازيل مسألة اعتبار السكان المنحدرين من أصل أفريقي مجموعة "متجانسة" أم لا، ومسألة ما إذا كانت المشاكل التي واجهوها متشابهة، وهل ينبغي، بالتالي، أن تكون التوصيات لتحسين أحوالهم مختلفة حسب المجموعات. فقال الرئيس معلقا إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي ليسوا بمجموعة متجانسة، وإنما كثيرا ما يواجهون نفس مشاكل التمييز العنصري، والتخلف، والفقر المفرط، والتهميش، في البلدان التي يعيشون فيها.

٥٣- ورحبت المراقبة عن جمعية الإمكانيات الدولية غير المحدودة بتعليقات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمراقب عن كوستاريكا، مسلمة بالصلة التي تربط الفقر بالتمييز العنصري. وأضافت أنه ينبغي للفريق العامل إيلاء مزيد من الاهتمام للعنصرية البيئية، والمسائل المتعلقة بعدم المساواة أمام العدالة، وكذلك للإجحاف القائم داخل نظام العدل.

٥٤- وقال المراقب عن حركة ١٢ كانون الأول/ديسمبر إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي ليسوا بمجموعة متجانسة، وإنما ما يجمع بينهم هو لون جلدهم وما يترتب على ذلك من معاملة تمييزية في شتى القطاعات. وعلّق قائلا إن فريق الخبراء قد يستفيد لو عقد بعض دوراته في المناطق التي يقطنها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، إذ إن الدورات المعقودة في جنيف ليست في متناول الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٥- وقال المراقب عن الجمعية الأفريقية للقانون الدولي والمقارن إنه ينبغي للفريق العامل أن يراعي أيضا حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في آسيا والشرق الأوسط.

٥٦- وفي الجلسة الثانية قام المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التابع للجنة حقوق الإنسان، السيد دودو دين بتقديم عرضه (E/CN.4/2003/WG.20/WP.2) المعنون "تعزيز أماكن ذكريات العبودية، ومعاني تلك الأماكن". وأضاف إن الكفاح من أجل حقوق الإنسان إنما هو كفاح من أجل الذاكرة، ولهذا، يمكن اعتبار تجارة الرقيق من أكبر القضايا التي سكت عليها التاريخ لأن ذاكرة الرق والعبيد لم تُحمَ ولم تُصَن. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشار إلى، أهمية صيانة وترميم "التاريخ الملموس"، مثل الوثائق والمحفوظات، والبنايات والقلَع، والموانئ التي نزلوا فيها، وأسواق الرقيق، وحقول القطن، والمناجم والمقابر، بوصفها عنصراً من عناصر الذاكرة الملموسة التي تشهد على الرق وتجارة الرقيق. وأكد أيضا على ضرورة استعادة الذاكرة الروحية وغير الملموسة التي تحمل ذكرى الرق وتجارة الرقيق، لأنها تمثل "الوعي التاريخي" لعدد كبير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأوصى بردّ الاعتبار للأماكن كما للجوانب غير الملموسة من الذاكرة، وبترميمها وتعزيزها، وإدماجها في تاريخ ذاكرة الأمم المشتركة.

٥٧- وعلق السيد مارتين على العرض الذي قدّمه السيد دين وأضاف أنه من المهم صيانة الأماكن التي شهدت مقاومة العبيد أيضا. وذكر التجربة التي عاشها البرازيل من خلال منطقة *كيلومبو دي بالماريس*، حيث أقام عبيد سابقون مجتمعات حرة داخل المجتمع، كثيرا ما دامت عدّة عقود. وأشار السيد مارتين إلى أهمية إشراك مزيد من الباحثين المنحدرين من أصل أفريقي في البحوث، وصيانة وترميم هذا التاريخ الوطني.

٥٨- وأثار عرض السيد دين الاهتمام الواسع، والمناقشات والأسئلة. وأشاد الفريق العامل بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان على الصعيد الوطني لصيانة ومعالجة تاريخها الوطني، كما فعلت بلجيكا حيث يعرض متحف من المتاحف الوطنية تاريخ العلاقات بين بلجيكا والكونغو، والنرويج التي قدمت دعما ماليا لليونسكو في مشروع طريق الرقيق.

٥٩- وذكّرت المراقبة عن هايتي الفريق العامل بمراعاة خصوصية تجارب السكان المنحدرين من أصل أفريقي في بلدان منطقة الكاريبي حيث عانوا من التمييز مع أنهم كثيرا ما كانوا يمثلون الأغلبية. وأضافت أنه من المهم توزيع وتعميم منشورات اليونسكو ووثائقها بشأن الرق وتجارة الرقيق على نطاق واسع، لا سيما على السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين لم يتمكّنوا من حضور دورات الفريق العامل.

٦٠- وأشار المراقب عن أوروغواي إلى استمرار مشكلة "حالة النسيان" التي يعاني منها السكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية، والتي ترجع كذلك إلى أن البلدان كثيراً ما تمانع في الاعتراف بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يعانون من التمييز العنصري. وأضاف أنه ينبغي مراجعة المناهج التعليمية لتدريس تاريخ الأمة بكامله في بلدان أمريكا اللاتينية. وأبلغ الفريق العامل بأن أوروغواي، بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بصدد إعداد حلقة عمل بشأن إعمال حقوق الإنسان المنحدر من أصل أفريقي، ستعقد في أواخر هذا العام.

٦١- وقال المراقب عن عملية النهوض بمجتمعات السود في كولومبيا إن من المهمّ البحث في مسائل الملكية الفكرية والحقوق الإقليمية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين.

٦٢- وأشار المراقب عن الصين إلى أن الممانعة في تصحيح وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتعويضهم، ورفض ذلك ، هو في حدّ ذاته مظهر من مظاهر التمييز العنصري. وحثّ الحكومات المعنية على عدم تشويه الحقائق التاريخية، وعلى أن يكون لديها "الوعي والشجاعة" على دفع التعويضات.

٦٣- وأثناء الجلسة الثالثة، قدّم السيد جورج جبور للفريق العامل عرضه (E/CN.4/2003/WG.20/WP.1) المعنون "خواطر بشأن التعويض والسكان المنحدرين من أصل أفريقي". وقال إن مسألة "التعويضات" مسألة مثيرة للشجون ومثيرة للجدال، وإنه وإن لم ينظر المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية في مسألة "التعويضات" في حدّ ذاتها، فقد كان هناك "توافق ضمني للآراء" إذ إن المؤتمر أصدر بيانات رسمية بأن الرق جريمة ضد الإنسانية. ودرس المفهوم والمعنى القانونيين للفظي التعويض "النقدي" و"المعنوي. وناقش العلاقة "ذات الثلاثة جوانب" القائمة بين التعويضات المادية، والعناصر التي يمكن مراعاتها في حساب التعويضات، وقدم اقتراحات عن الطريقة التي ينبغي اتباعها في دراسة مسألة التعويضات، مذكرا بأن هذه المسألة، لا يمكن حلّها في نهاية المطاف إلا سياسيا.

٦٤- وعلّق السيد مارتين على ضرورة إيجاد مجموعة واسعة ومتنوعة من سبل التعويضات المادية لإبطال ما أصابهم من أذى وأضرار من جراء تجارة الرقيق. وقال السيد كاساندا إن المسألة ليست جديدة، وإنها تبدو وكأنها مدرجة بشكل ثابت في جدول الأعمال الدولي.

٦٥- ولاحظ المراقب عن مصر أنه لا ينبغي لدراسة التعويضات أن تركز فقط على الأضرار المادية، إذ ينبغي النظر في مختلف أشكال التعويض، بما في ذلك الاعتذار، أو الإعراب عن الأسف على الصعيد الوطني.

٦٦- وحذّر المراقب عن كوستاريكا من المناقشات التي تتجاوز نطاق ولاية الفريق العامل وقال إن مسألتي التعويضات والجرائم ضدّ الإنسانية كانتا موضع جدال أثناء المؤتمر العالمي، ولا ينبغي التطرق لهما من جديد.

٦٧- وقال المراقب عن حركة ١٢ كانون الأول/ديسمبر إنه يتفق مع ما قاله الخبير السيد جبور عماً هو ليس بتعويض، أي برامج الرعاية الاجتماعية، وسياسات الإجراءات الإيجابية، والمساعدة الدولية، ووضع برامج المعونة. واسترسل قائلا إن مفهوم التعويض المعنوي لا يعني الكثير بالنسبة للتخلف الذي يعاني منه السكان ذوو الأصل الأفريقي، وهذا ما ينبغي إصلاحه.

٦٨- وقال المراقب عن الرابطة الدولية للتعاون بين الأديان إن مسألة التعويضات متضمنة في الفقرة ٤(د) من ولاية الفريق العامل، وإنه قد يكون من المفيد تزويد الأفرقة الإقليمية بخطة للسير قدما في دراسة فكرة التعويضات، من أجل وضع أساس مشترك ولتشجيع الحوار.

٦٩- وناقش الفريق العامل عدّة مسائل أثارها عرض السيد جبور. واتُّفق على ضرورة صقل العملية، وعلى أنه ينبغي البحث في مختلف جوانب التعويضات وتشعباتها بحثا دقيقا ومعمقا.

٧٠- وأثناء الجلسة الرابعة، قدم السيد روبيرتو مارتين عرضا مرئيا عن وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في البرازيل. وتطرّق لتفسير بحوث إحصائية تمّ جمعها خلال فترة تزيد عن ١٠ سنوات. وأفاد السيد مارتين بأن البرازيليين من أصل أفريقي قد عاشوا في أدنى كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وبأن هذه التفاوتات المزعجة لم تمنح، على مرّ الزمن، بين البرازيليين من أصل أفريقي وغيرهم من البرازيليين. وقال إن سوق العمل قد أقام تمييزا سلبياً أساسه العرق، ومن ثم عانى البرازيليون من أصل أفريقي من الفقر بل ومن الفقر المدقع. وقال إن أصل هذه التفاوتات العرقية المعاصرة في البرازيل يعود إلى انتشار الرقّ على مدى زمن طويل، وعلى نطاق واسع في تاريخ البرازيل. وأردف قائلا إن هذا التمييز لا زال مستمرا، وإن البرازيل تعمل بشتى الوسائل لتجاوز خرافة "الديموقراطية العرقية" المتناسقة.

٧١- وشكر الرئيس - المقرر السيد مارتين على عرضه الصريح والمنير، وقال إن الوضع الذي تمّ وصفه قبل قليل لا يقتصر على البرازيل، بل ينطبق على عدد من البلدان.

٧٢- وذكّر المراقب عن البرازيل بأنه قدم عددا من برامج الإجراءات الإيجابية التي تقوم البرازيل بتنفيذها لمعالجة عدم المساواة هذه وقال إن بلده تأمل في تزويد الفريق العامل بمزيد من المعلومات في دوراته المقبلة.

٧٣- وقال المراقب عن جمعية الإمكانيات غير المحدودة إنه من غير المتوقع أن تتقلّص الفوارق بين المجموعات العرقية في البرازيل مع الزمن، لأن استقرار أوجه عدم المساواة الهيكلية هذه قد استغرق أكثر من أربعة قرون.

٧٤- وأشار المراقب عن عملية النهوض بمجتمعات السود في كولومبيا إلى الأهمية القصوى التي يمثلها التعداد الموثوق فيه في البلدان، وضرورة تحديد السكان المنحدرين من أصل أفريقي بدقة، حتى يمكن توجيه البرامج، ومعالجة أوجه عدم المساواة.

٧٥- وأشاد عدد من المشاركين بالبحث وبالعرض اللذان قام بهما السيد مارتين، ووافقوا على أن هذا العرض يمكن استعماله كنموذج في بلدان أخرى في المنطقة وفي أرجاء العالم. وأشير إلى أن البحوث، ومناهج البحث من هذا القبيل ينبغي تقاسمها، وخصوصا فيما بين الباحثين من أصل أفريقي.

٧٦- وأثناء جلسة الفريق العامل الخامسة، قدمت السيدة إيرينا زلاتسكو عرضها (E/CN.4/2003/WG.20/WP.4) بشأن "كيفية استعمال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة فعّالة من أجل حماية وتعزيز حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي". فقدّمت نظرة عامة عن آليات الأمم المتحدة منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تطرق إلى حقوق الأقليات، والمجموعات العرقية وعالج مسألة التمييز العنصري. ولاحظت أن تحليلا مستفيضا للوضع القانوني والفعلي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي مهمة صعبة بسبب تنوع المجموعات، وتنوع احتياجاتها وتوقعاتها. واختتمت بأنه قد يكون من المفيد تجميع المعلومات ذات الصلة على الصعيدين الدولي والوطني، ومن مصادر حكومية وغير حكومية من أجل دراسة وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي والتوصل إلى حلول.

٧٧- وعلّق السيد جبور قائلا إنه قد يكون من المفيد التفكير في تقرير موحد تعدّه لجنة حقوق الإنسان عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقد يدرس هذا التقرير حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع الأقاليم، وكذلك قابلية معاهدات الأمم المتحدة الأساسية للانطباق والتنفيذ عليهم.

٧٨- وقالت المراقبة عن مؤسسة الفضاء الأفريقي - الأمريكي إنه في حين يوجد نطاق آليات دولية لحقوق الإنسان ترمي إلى حماية حقوق الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص من أصل أفريقي، فإن المسألة هي انعدام الإرادة السياسية لتنفيذ هذه الآليات في عدد من البلدان. وأشارت على سبيل المثال إلى ضرورة تقديم الدول الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والذي يعترف باختصاص اللجنة بالاستماع للشكاوى الفردية.

٧٩- وأشار المراقب عن أوغندا إلى الحاجة إلى إيجاد حلول قصيرة الأجل مثل استخدام الآلية الدولية لحقوق الإنسان القائمة استخداماً فعالاً بغية إعمال حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

٨٠- وذكّر المراقب عن البرازيل الفريق العامل بـ "الإجراء ١٥٠٣" السري للجنة حقوق الإنسان، وهو آلية إضافية متاحة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٨١- وقال المراقب عن الصين إنه، ما دامت هذه الآليات موجودة، فمن المهم تعريف السكان المنحدرين من أصل أفريقي بها وتثقيفهم عليها وعلى طريقة استخدامها لحماية حقوقهم. وأضاف أن الدولة تتحمل المسؤولية الأولى في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأنه، في هذا المقام، تعتبر الآليات تكميلية.

٨٢- وأعلن المراقب عن نيجيريا أن على الفريق العامل النظر في القضايا التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي من حيث سبل الانتصاف ومنحهم وضعاً خاصاً. وقال إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يحتاجون إلى التمكن من أسباب القوة بواسطة التعليم والإفادة من الفرص الاقتصادية ومن العملية السياسية والمشاركة فيها على الصعيد الوطني، والوصول إلى التمثيل المناسب في مجالات السياسة والمهن والخدمة المدنية.

٨٣- ودعي السيد يوسف بنغورا، منسق البحوث في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، إلى التحدث إلى الفريق العامل في جلسته السادسة فشرح ولاية المعهد وعمله السابق فيما يتعلق بقضية التمييز العنصري، بما في ذلك دراسات ومنشورات متعددة واجتماع دام يومين عن "العنصرية والسياسة العامة" عقد في أثناء المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وأشار بخصوص الفريق العامل إلى الحاجة إلى بيانات عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الإحصاءات المتعلقة بخصائص القطاع الخاص لهذه الفئة، وتمثيلها في الوظائف العامة وقطاع الأمن (القوات المسلحة والشرطة والسجون). وقال إن معظم البحوث قد أجريت في أمريكا الشمالية وإن ثمة حاجة إلى طلب إجراء بحوث مفصلة ومنهجية في مناطق أخرى وكذا عن دور وسائط الإعلام وما هو وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إطار نموذجي الهجرة/الإدماج المحليَّين.

٨٤- وعلق السيد مارتين على ذلك بقوله إن إجراء البحوث التطبيقية وجمع البيانات عنصران مهمان في إعداد البرامج الإعلامية والمعرفية والحكومية، وأيضاً لأنهما يمكنان المجتمع المدني من أسباب القوة. وأضاف السيد جبور أن من المهم جمع المعلومات عن الوضع السياسي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي لأن الوضع السياسي هو المدخل لسائر الحقوق.

٨٥- وأشار المراقب عن "عملية النهوض بمجتمعات السود في كولومبيا" و"جمعية الإمكانات الدولية غير المحدودة" إلى الحاجة إلى تدريب السكان من أصل أفريقي على مناهج البحث تدريباً متخصصاً، كما أشار إلى أن الحلقات التدريبية أو تبادل الممارسات الجيدة في هذا المجال قد تكون مفيدة. وأشار المراقب عن "محفل الجماعات الأفريقية-الأمريكية" إلى أن توافر المعلومات والمعرفة يشكل مشكلة أيضاً لأن الكثير مما كتب عن مناهج البحث والعديد من النتائج ليست متاحة إلا باللغة الإنكليزية.

٨٦- وفي أثناء جلسة الفريق العامل السادسة، علقت السيدة جوزيفينا ستابز من البنك الدولي على مغزى إجراء دراسات استقصاء عائلية وطنية وإجراء تعداد في أمريكا اللاتينية لإعطاء صورة دقيقة عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت السيدة ستابز إلى أهمية المنهجية بصفتها عاملاً رئيسياً في سلامة نتائج البحوث وفائدتها. وأيدت فكرة تبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات والتدريب وأنها جديرة بالاتباع.

٨٧- واستمع الفريق العامل في أثناء جلسته السابعة، إلى العروض التي قدمتها السيدة جوزيفينا ستابز من البنك الدولي والسيدة كلير نيلسون من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٨٨- وقاسمت السيدة ستابز خبرة البنك الدولي لدى إجابتها عما يعتبر أحد أكبر التحديات الإنمائية: الإدماج. وأعلنت أن التحدي الذي يعترض البنك هو إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في عملية التنمية بتحسين وضعهم من حيث تلقيهم التعليم والخدمات الصحية وإقامة البنية التحتية في مجتمعاتهم المحلية وإتاحة فرص أفضل في مجال التوظيف وسلامة أراضيهم ومواردهم الطبيعية. وقالت إنه، استجابة إلى مؤتمر سانتياغو الإقليمي المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، كان البنك الدولي يعمل في مجالات خمسة في نفس الوقت هي: جمع البيانات؛ وإدراج احتياجات السكان من أصل أفريقي في الصكوك السياسية لكل من الحكومات والبنك الدولي؛ وإيجاد القدرة على التغيير عن طريق دعم منظمات المجتمع المدني؛ وإذكاء الوعي بالتمييز ووضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في داخل البنك؛ والعمل مع شركاء آخرين مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومصارف أخرى متعددة الأطراف، والمؤسسات الخاصة، والأمم المتحدة. وخلصت إلى أن استعراض التقدم المحرز في تحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي من وقت لآخر عنصر أساسي. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار "الأهداف الإنمائية للألفية"، التي اعتمدت في "مؤتمر القمة للألفية" في عام ٢٠٠٠، بمثابة معيار تقاس به درجة الإدماج وإيجاد الفرص للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٨٩- وقدمت السيدة كلير نيلسون خطة عمل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لمعالجة القضايا الإنمائية الخطيرة التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان الأمريكية. وأعلنت أن المصرف يعمل على تيسير الحوار بشأن السياسة الاجتماعية في ما يتعلق بالانتماء العرقي مع حكومات أمريكية لاتينية عدة. ومن الأساسي أن تتحلى الحكومات بالإرادة السياسية للنظر في قضية الانتماء العرقي وأن تدفع إلى إلغاء القروض من أجل تحسين ظروف معيشة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقالت إن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية شرع في إدراج قضايا السكان المنحدرين من أصل أفريقي في برامج بلدانهم والورقات والمشاريع القطرية. كما شاركوا في المشاورات المشتركة بين الوكالات بشأن الانتماء العرقي وتنمية المجتمعات المحلية. وقالت إن المصرف أنشأ في داخله زمالات قصيرة الأجل في مجال البحوث لفائدة السكان المنحدرين من أصل أفريقي بغرض العمل على القضايا المتصلة بهم وكذا سائر قطاعات المصرف، وشجعت على اتخاذ المزيد من المبادرات من هذا القبيل.

٩٠- وأجرى الفريق العامل مناقشة واسعة النطاق بشأن القضايا التي أثارها العرضان الإضافيان. وقد أيد العديد من المشاركين الحاجة إلى التعامل والتعاون بشكل أكبر مع المؤسسات والوكالات المالية الدولية مثل مصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الاستثمار المتعدد الأطراف وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغير ذلك من أصحاب المصالح المعنيين.

٩١- وقال السيد مارتين إن ثمة نزعة في التفكير تعتقد أن السكان من أصل أفريقي يعانون من الحرمان بسبب فقرهم، وبالتالي فإن حل مشكلة الحرمان يكمن في حل قضية الفقر. غير أنه كثيراً ما يكون استبعاد السكان المنحدرين من أصل أفريقي وحرمانهم ناجمين عن التمييز العنصري، كشيء متميز عن مشاكل الفقر العامة في بلد بعينه.

٩٢- وأشار مشاركون عدة إلى الحاجة إلى جمع بيانات موزعة بحسب العرق والجنس، لأن من شأن ذلك أن يعطي صورة حقيقية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في بلد بعينه وفي المنطقة.

٩٣- وذكّر المراقب عن غانا المشاركين بأنه ربما كان من المفيد للمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية أن تنظر في ربط المساعدة والمعونة بالمؤشرات ("المشروطية") المتعلقة برفاه السكان المنحدرين من أصل أفريقي وحقوقهم الإنسانية. وأضاف أن توزيع الدخل وليس النمو الاقتصادي هو المؤشر المناسب في مجال الإدماج.

٩٤- وأعلن المراقب عن البرازيل أن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية لم يعط ولاية بالنظر في قضية "معايير" التقدم المحرز في تحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٩٥- وذكّر المراقب عن مصر المشاركين بالفقرة ١٥٧ من إعلان المؤتمر العالمي وبرنامج عمله اللذين دَعيا إلى معالجة قضيتي التنمية والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية عن طريق مبادرات مثل "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (نيباد).

٩٦- وفي الجلسة الثامنة، قدم الرئيس-المقرر السيد بيتر ليسا كاساندا مشروع الاستنتاجات والتوصيات الذي أعده الأعضاء استناداً إلى العروض التي قدمت والمناقشات التي جرت في أثناء الدورتين الأولى والثانية. واستمع الفريق العامل إلى تعليقات المراقبين على هذا المشروع.

٩٧- وأدلى السيد كاساندا ببيان ختامي لخص فيه أهم العروض التي قدمت والمسائل التي طرحت في أثناء الأسبوع وشكر جميع المشاركين على تعليقاتهم وأفكارهم وروح العمل البناءة. وأوضح أن تقرير الدورتين الأولى والثانية وكذا استنتاجات الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتوصياته ستقدم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، وناقش بإيجاز العمل المقبل للفريق العامل.

٩٨- وحضرت رئيسة الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، السيدة نجاة الحجاجي، الجلسة الثامنة وألقت كلمة في المشاركين في الفريق العامل في وقت لاحق. وهنأت الفريق العامل على عمله الضخم خلال دورتيه وأعربت عن دعمها للفريق العامل والقضايا المهمة التي عهد إليه معالجتها. وقالت إنها تأمل أن يتمكن الفريق العامل من الاجتماع باستكمال الخبراء الخمسة في دوراته القادمة. وأملت أن تتمكن المجموعة الأفريقية، وغيرها من

المجموعات، لدى إعداد مشروع القرار بشأن العنصرية في أثناء انعقاد دورة اللجنة، من مراعاة العديد من توصيات الفريق العامل القيمة وأن يتلقى الفريق التمويل لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في جلساته وبعثات الخبراء.

رابعاً- استنتاجات فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتوصياته

٩٩- اعتمد الفريق العامل، في دورته الأولى، الاستنتاجات والتوصيات الأولية. وفي دورته الثانية، أعاد النظر في هذه الاستنتاجات والتوصيات ووسع نطاقها بحيث تأخذ المناقشات التي جرت في أثناء الدورة الثانية بعين الاعتبار. واستناداً إلى هاتين الدورتين، اتفق الفريق العامل على مجموعة الاستنتاجات والتوصيات المبينة أدناه:

استنتاجات فريق الخبراء المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتوصياته

إن فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي،

وقد عقد دورته الأولى بين ٢٥ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ودورته الثانية بين ٣ و٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في قصر الأمم بجنيف،

وعكف على التفكير في ولايته ونظر في البيانات التي أدلت بها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والبلاغات التي قدمتها،

١- *يقدم* الاستنتاجات والتوصيات التالية إلى لجنة حقوق الإنسان لتنظر فيها في دورتها التاسعة والخمسين.

ألف- الاستنتاجات

١- يرى الفريق العامل أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في الشتات هم ضحايا تاريخ تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، والرق، ولا يزالون، وهو ما اعتُرف لهم به في إعلان وبرنامج عمل ديربان المنبثقين عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب*. وأقرت الأمم المتحدة بأن هذه الفئة هي إحدى الفئات التي يجب تعزيز حقوقها الإنسانية وحمايتها والتي تتطلب دعماً وصوتاً يتحدث باسمها على الصعيد الدولي.

٢- ويعتقد الفريق العامل أن إعلان ديربان وبرنامج عمله يوفران إطاراً جيداً لفهم قضايا التمييز العنصري الذي يواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٣- وتبين تجارب السكان المنحدرين من أصل أفريقي التاريخية والعصرية أنه، في الوقت الذي توجد أوجه شبه بينهم، فإنهم، مع ذلك، يمثلون مجموعة متنوعة في قارات مختلفة وتعيش مراحل من التنمية مختلفة وقضايا واحتياجات وتطلعات مختلفة كذلك؛ وينبغي الاعتراف بهذه الاختلافات والعكوف أكثر على دراستها.

---

* انظر الفقرة ١٣ من إعلان ديربان والفقرة ١١٩ من برنامج عمل ديربان.

٤- ويلاحظ الفريق العامل أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي لا يكادون يظهرون لأنهم مغيبون أو مستبعدون غالباً في ما يتعلق بجمع البيانات المحلية والتحليل والبرمجة الإحصائيين والحياة العامة الوطنية وتصويرهم في وسائط الإعلام. وفي هذا الصدد، يرغب الفريق العامل أيضاً في التأكيد على أنه في حين أن بعض البلدان تعترف بوجود السكان المنحدرين من أصل أفريقي، فإن ثمة نزعة إلى نكران تعرضهم للتمييز العنصري.

٥- ويرى الفريق العامل أن فهم وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مختلف المناطق عملية بدأت منذ عهد قريب فقط في إطار الأمم المتحدة. وستعزَّز بكثير ولاية الفريق العامل المستمرة بواسطة عقد اجتماعات إعلامية إقليمية ميدانية والتفاعل مع السكان المنحدرين من أصل أفريقي والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات الوطنية والمعاهد الجامعية بغية جمع المعلومات الأولية والثانوية مباشرة. وتعد تجارب كل من الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والفريق العامل المعني بالأقليات التابعَين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان معبِّرة في هذا الصدد.

٦- واستبصر الفريق العامل بالمعلومات التي قدمها المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك بشأن أثر الرق وتجارة الرقيق على المجتمعات التي وقع فيها ذلك، وقضية التعويض، وإسهام السكان المنحدرين من أصل أفريقي في تحرير أنفسهم وتنمية بلدانهم.

٧- ويرى الفريق العامل أن ثمة علاقة جوهرية بين عمله ومشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المشترك بين الثقافات الموسوم بـ "طريق الرق". ويعد هذا المشروع إنجازاً من حيث نشره لتاريخ السكان المنحدرين من أصل أفريقي ودراسة إسهاماتهم في بلدانهم وإعطاء صورة عن ذلك. ويوصي الفريق العامل خاصة بأن تذيع اليونسكو والحكومات المعلومات عن هذا الإسهام على نطاق واسع. ويدعو الفريق العامل اليونسكو إلى رفع تقارير إلى دوراته عن التقدم المحرز في هذا المشروع.

٨- ويرى الفريق العامل أن ثمة علاقة جوهرية بين عمله واتفاقيات منظمة العمل الدولية، سيما عمل منظمة العمل الدولية في مجال التصدي للتمييز الذي يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي في أماكن العمل.

٩- ويعتزم الفريق العامل استخدام نهج متعدد التخصصات لدى نظره في وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ويأمل أن يتمكن من الاستفادة من إسهام المتخصصين في ميادين مختلفة، بما فيها التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والعلوم السياسية والدين والروحانيات بغية التوصل إلى فهم شامل للمشاكل التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٠- ويعتزم الفريق العامل الإبقاء على منظور محلي ووطني وإقليمي ودولي للنظر في احتياجات السكان المنحدرين من أصل أفريقي نظرة شمولية.

١١- ونظراً لتعقّد القضايا المتصلة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتنوعها، ولأن عدداً قليلاً من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي كان بإمكانه حضور دورتي الفريق العامل الأولى والثانية، فإنه يعتقد أن النظر والفهم السليمين للقضايا المعقدة المتصلة بالتمييز العنصري الذي يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي يقتضيان عقد مزيد من الدورات.

١٢- ويأسف الفريق العامل لأنه لم يتمكن من الاستفادة من العضوية الكاملة للخبراء في دورتيه الأولى والثانية ويشجع مجموعة دول غرب أوروبا وغيرها من المجموعات على تعيين خبير عنها ورفع مستوى مشاركتها في الفريق العامل.

١٣- ويشدد الفريق العامل على الحاجة إلى الحفاظ على المعارف التقليدية والتراث الرمزي والذاكرة الروحية لمواقع وأماكن تجارة الرقيق ومقاومتهم عن طريق بناء المتاحف والآثار التذكارية وغير ذلك من الوسائل.

١٤- ويعترف الفريق العامل بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يعانون الحرمان عن طريق السياسات الوطنية التي تصادر أراضي الأجداد، بما في ذلك مصادرتها لإنشاء متنزهات وطنية أو لبيعها إلى القطاع الخاص.

باء- التوصيات

١٥- يقترح الفريق العامل على لجنة حقوق الإنسان، طبقاً لولايته، ما يلي:

دراسة المشاكل المتعلقة بالتمييز العنصري التي يواجهها السكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي ويعيشون في الشتات، والقيام، تحقيقاً لذلك الغرض، بجمع كل المعلومات ذات الصلة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر المعنية، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات عامة معها.

١٦- ينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تساعد الفريق العامل على جمع مختلف أنواع الوثائق، بما فيها المنشورات والتقارير والدراسات التي أجرتها مختلف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ودوائرها ولجانها، وكذا المعاهد والجامعيون والجماعات والأفراد، والمتصلة بحقوق الإنسان والنهوض بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٧- ويوصي الفريق العامل، بمساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بأن ترسل المفوضية استبياناً إلى الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية والجامعيين والمنظمات غير الحكومية بغية جمع المعلومات الموجودة عن وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتركيبها، وإجراء تحليل أولي لقضايا التمييز العنصري الذي يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي.

١٨- وينبغي أن يتضمن موقع المفوضية على الشبكة وصلة خاصة تحيل إلى مواقع أخرى للأمم المتحدة تتناول القضايا التي تهم المنحدرين من أصل أفريقي.

١٩- وينبغي للفريق العامل أن يستمر في مشاوراته مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لبحث سبل إسهامه في عمل الفريق العامل وتعزيز فهم قضايا السكان المنحدرين من أصل أفريقي بإجراء دراسات محددة عن تنمية السكان المنحدرين من أصل أفريقي اقتصادياً واجتماعياً.

٢٠- ويعتقد أعضاء الفريق العامل أن من شأن مشاركتهم في الأنشطة والاجتماعات المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي أن يتيح أمامهم فرص جمع المعلومات وتبادلها وكذلك تعريف مختلف الشركاء الاستراتيجيين بولاية الفريق العامل ومبادراته.

صياغة تدابير لضمان وصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى نظام العدالة على نحو كامل وفعال

٢١- ينبغي إجراء دراسة عن التمييز العنصري الهيكلي في نظامي المحاماة المجانية/المساعدة القانونية المحلّيَّين في شتى المناطق لتحديد طبيعة المشكلة ومداها وتقديم توصيات إلى الحكومات التي ترغب في تحسين مساعدتها إلى التمثيل القانوني المجاني الكفء والفعال للمستضعفين والمحرومين من الناس والذي لا يستخدمه السكان المنحدرون من أصل أفريقي بنسبة كافية في النظام القضائي.

٢٢- ويعتقد الفريق العامل أن من الضروري دراسة و/أو جمع المزيد من المعلومات عن قضية التمييز العنصري التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في مجالات مثل اختيار هيئة المحلفين والتمثيل في نظام العدالة الجنائية والتعيينات القضائية وتلقي التدريب القانوني والقضائي.

٢٣- ويحث الفريق العامل لجنة حقوق الإنسان وآلياتها على إيلاء عناية خاصة لنظام القضاء الجنائي وآثاره السلبية على الشباب والسكان المنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد العالمي.

٢٤- ويعتقد الفريق العامل أن من الضروري إجراء دراسات عن العنف الذي يتعرض له السكان المنحدرون من أصل أفريقي بصورة غير متناسبة، بما في ذلك عنف الشرطة.

تقديم توصيات بشأن وضع تدابير فعالة وتنفيذها وإنفاذها للقضاء على التصنيف العرقي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي

٢٥- يشجع الفريق العامل الدول الأعضاء على التصدي لبقاء الأيديولوجية الاجتماعية الثقافية الموروثة عن فترة الاسترقاق التي تساهم في استمرار العنصرية والتمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا المقام، يشجع الفريق العامل تقاسم وتبادل أفضل ممارسات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعنية بوضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي التي تمكنت من معالجة الإرث السلبي للرق وبناء مجتمعات موحدة متعددة الثقافات والأعراق. ويعتقد الخبراء أن اجتماعات الفريق العامل توفر محفلاً جيداً لهذا التبادل.

٢٦- ويشجع الفريق العامل الدول الأعضاء على إصلاح نظمها التعليمية بحيث تعكس تاريخ السكان المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وتاريخ الرق. ويحث الدول أيضاً على النظر في ما إذا كان النظام التعليمي يعكس صورة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وهويّتهم ويشجع على إنشاء مجتمعات متعددة الإثنيات والأعراق وتعددية.

٢٧- ويقترح الفريق العامل إجراء دراسة عن وسائط الإعلام والسكان المنحدرين من أصل أفريقي تركز جزئياً على الصور النمطية والصور السلبية وقضايا الاحتجاب، كما ينبغي أن تركز على كيفية إسهام وسائط الإعلام وإمكانية استمرارها في الإسهام إيجابياً في مكافحة الصور النمطية العنصرية والتحيز العنصري وإثراء التنوع الثقافي والمجتمعات المتعددة الثقافات. ويشجع الخبراء منظمات وسائط الإعلام المستقلة على النظر في إجراء دراسات من ذلك القبيل كذلك.

وضـــع مقترحات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل للقضاء على التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك مقترحات بإقامة آلية لرصد وتعزيز جميع حقوق الإنسان مع مراعاة الحاجـــة إلى الـــتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية والإنمائية وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويمكن تعزيز حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بجملة طرق منها:

(أ) إيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتهم عن طريق القيام بعدة أمور منها إعداد برامج عمل محددة؛

٢٨- يشجع الفريق العامل الدول والمؤسسات الوطنية على إشراك السكان المنحدرين من أصل أفريقي بوجه خاص في وضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، على نحو ما يوصي به كل من إعلان ديربان وبرنامج عمله.

٢٩- ويشـــجع الفريق العامل الحكومات، بمساعدة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية عند الاقتضاء، على جمع بيانات إحصائية موثوقة عن أحوال السكان المنحدرين من أصل أفريقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترتيبها ونشرها على نطاق واسع، ليس للاضطلاع بمشاريع إنمائية محددة فحسب، بل لتمكين أصحاب المصالح كافة من أسباب القوة في النضال من أجل تحسين وضع أولئك السكان.

٣٠- ويقـــترح الفريق العامل أن تعتمد جميع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية الذي يصدره، واليونسكو، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، وكذا المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية، في تقاريرها وفي جمعها للبيانات ممارسة تقديم البيانات الإحصائية وغيرها من المؤشرات موزعة بحسب نوع الجنس والعرق حيثما أمكن.

[...]

(ب) وضع مشاريع خاصة، بالتعاون مع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، لدعم مبادراتهم على صعيد المجتمع المحلي ولتيسير تبادل المعلومات والدراية التقنية بين هؤلاء السكان والخبراء في هذه المجالات؛

٣١- يشـــجع الفريق العامل الحكومات والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية على وضع برامج لدعم المتخصصـــين والطلبة من أصل أفريقي لإجراء بحوث متعددة التخصصات في مجالات منها أماكن ذكريات تجارة الرقيق وتدوين التاريخ.

٣٢- ويوصـــي الفـــريق العـــامل بأن تعتمد الحكومات المعنية تدابير لدعم المبادرات الأهلية للسكان المـــنحدرين مـــن أصل أفريقي في مجالات من قبيل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية السياسية والوصول إلى العدالـــة والإفراج عن السجناء وإعادة تأهيلهم ووضع برامج تعليمية خاصة (من مرحلة الطفولة إلى الدراسات العليا) والنظم القانونية المحلية والصحة العقلية والبدنية والتدريب وتنمية المهارات والارتقاء الروحي والفني.

٣٣- وينبغي لأهم هيئات الرصد التعاهدية أن تولي عناية خاصة لوضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتطلب إلى الحكومات تقديم معلومات محددة عن هذه الفئة في تقاريرها المرحلية. ويعتزم الفريق العامل تقوية علاقاته مع تلك الهيئات وغيرها من آليات حقوق الإنسان.

٣٤- ويعترف الفريق العامل بأن التمييز الجنساني فضلاً عن التمييز العنصري الذي تواجهه النساء والفتيات من أصل أفريقي يمكن أن يتجلى في الأمية والبطالة، وعدم الحصول على الأرض، ونقص الماء الصالح للشرب، والإصحاح، والعنف. ويشجع الفريق العامل مجموعات النساء من أصل أفريقي أن تشارك في عمل الفريق العامل، ويعتزم تأمين الإبقاء في عمله على تحليل جنساني لقضايا التمييز العنصري الذي يواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

[...]

(ج) استحداث برامج موجهة نحو المنحدرين من أصل أفريقي، مع تخصيص استثمارات إضافية لنظم الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والكهرباء ومياه الشرب وتدابير مراقبة البيئة وتعزيز تكافؤ فرص العمل، فضلاً عن مبادرات العمل الإيجابي الأخرى وذلك في إطار حقوق الإنسان

٣٥- أعرب الفريق العامل عن قلقه العميق إزاء الإفادة المحدودة للغاية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في مناطق عدة في العالم من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، لأن ذلك يمثل المزيد من التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة. ويحث الحكومات على إيلاء اهتمام خاص لهذا الإقصاء لدى وضع السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين وضعهم. وينبغي توجيه نداء إلى المكلفين بالعملية التحضيرية لـ "مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات" القادم لكي يولوا عناية خاصة للوضع الذي يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي.

٣٦- ويلاحظ الفريق العامل أنه ينبغي دراسة العلاقة بين الرق والاستعمار والتخلف، كما ينبغي أخذ مضاعفات ذلك على السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحسبان في سياسات التنمية. وفي هذا الصدد، يشجع الفريق العامل أيضاً الحكومات في المناطق المتضررة على استخدام الترتيبات والمنظمات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) كوسيلة لمعالجة آثار التخلف الذي ينزع إلى التأثير في السكان المنحدرين من أصل أفريقي بصورة غير متكافئة.

٣٧- ويحيط الفريق العامل علماً بالعمل الذي يقوم به حالياً كل من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويشجع الفريق العامل مؤسسات مالية دولية أخرى، مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الآسيوي، على أن تحذو حذوهما.

٣٨- ويوصي الفريق العامل بأن يواصل السيد دودو ديين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك التابع للجنة حقوق الإنسان، إيلاء عناية خاصة لوضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي ويعزز علاقاته مع الفريق العامل ويتيح له المعلومات ذات الصلة التي قد يجمعها أثناء مختلف زياراته القطرية.

٣٩- وينبغي للحكومات أن تخصص جزءاً من ميزانياتها الوطنية للبرامج أو المشاريع الرامية إلى تحسين أوضاع السكان المنحدرين من أصل أفريقي الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمؤسسات المالية والإنمائية الدولية أن تضمن استفادة هذه المجتمعات المحلية مباشرة من الأموال المخصصة؛ وينبغي إعطاء الأولوية إلى الحد من فقر السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٠- ويلاحظ الفريق العامل مع التقدير أن بعض الدول قد أعلنت أن الرق جريمة ضد الإنسانية وأعربت عن أسفها لسياساتها الاستعمارية التي أسهمت في كارثتي الرق وتجارة الرقيق، ويشجع دولاً ومؤسسات أخرى على النظر في اتخاذ إجراءات مشابهة.

٤١- ويشيد الفريق العامل بحكومة البرازيل لما بذلته من جهود شُجاعة في سبيل التصدي للتمييز العنصري الذي يعاني منه بوجه خاص البرازيليون من أصل أفريقي، ولا سيما كشفها الكامل عن أوجه الحرمان الاجتماعية الاقتصادية التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي، ويشجع الحكومات المعنية الأخرى على السير على خطى البرازيل.

٤٢- ويدعو الفريق العامل الأمم المتحدة إلى النظر في إعلان عقد دولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أقرب وقت ممكن بغية توعية المجتمع الدولي ومواطني الدول الأعضاء بوضع هؤلاء الناس.

٤٣- ويوصي الفريق العامل بأن تضع المفوضية السامية لحقوق الإنسان برنامج زمالة يكون متوازناً جنسانياً وإقليمياً (شبيهاً ببرنامج الزمالة الذي أنشئ لفائدة السكان الأصليين) لصالح الشباب من أصل أفريقي لعلهم يحصّلون خبرة مباشرة عن قانون حقوق الإنسان الدولي وآليات حقوق الإنسان الدولية ومنظومة الأمم المتحدة.

٤٤- ويلاحظ الفريق العامل مع الارتياح أن الجمعية العامة قد أعلنت سنة ٢٠٠٤ سنة دولية للاحتفال بالنضال ضد الرق وإلغائه، ويوصي بأن تنظم المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنشطة في تلك المناسبة لتخليد ذكرى السكان المنحدرين من أصل أفريقي. كما يشجع الجمعية العامة على اعتماد قرار يحدد يوم ٢١ آب/ أغسطس يوماً دولياً لذكرى الرق وتجارة الرق، وبذا تعترف بآثارهما المأساوية.

٤٥- ويوصي الفريق العامل بأن تنفَّذ الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً بصفتها معايير لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

تنظيم دورات قادمة للفريق العامل والمشاركة فيها

٤٦- يوصي الفريق العامل بما يلي بغية تأمين المشاركة الكاملة والمتكافئة لمنظمات السكان المنحدرين من أصل أفريقي غير الحكومية في عمله:

(أ) إنشاء صندوق طوعي وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/٢٠٠٢ لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تمثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي؛

(ب) نشر مواعيد انعقاد دوراته وجداول عمله وجداوله الزمنية المؤقتة، بما في ذلك النشر على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على الويب، وإرسال الدعوات قبل مواعيد انعقاد الاجتماعات بفترة طويلة.

٤٧- ويرى الفريق العامل أن من شأن مشاركة الشخصيات المرموقة من السكان المنحدرين من أصل أفريقي والأوساط الدولية المعنية بحقوق الإنسان في اجتماعاته أن تعزز صورة الفريق ووفرة دراساته. ويود الفريق تشجيع الحكومات على إشراك تلك الشخصيات في وفودها. كما سيتخذ الفريق العامل إجراءات لدعوة تلك الشخصيات.

٤٨- وينتاب الفريق العامل شعور قوي بأن قضايا السكان المنحدرين من أصل أفريقي سوف تسترعي انتباه جميع أصحاب المصالح ويعتزم إيجاد دعم واسع لعمله. ويود تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة كافة، ولا سيما الوكالات المعنية بالمساعدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية، على أن تشارك بصورة أكبر في عمله. ويرى الفريق العامل أن بإمكان بلدان المجموعة الغربية، بوجه خاص، الإسهام بالكثير من طريق تقاسم خبراتها الإيجابية في معالجة القضايا التي تؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٩- ويعترف الفريق العامل بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون حالة من الفقر المدقع بصورة غير متناسبة، ويعتزم الفريق العامل أن يبوئ هذه القضية صدارة عمله القادم.

٥٠- ويعتبر الفريق العامل أن بالإمكان، في وقت لاحق، نشر إطار أوضح للجبر وسبل الانتصاف بخصوص حالات الظلم السابقة ليشكل أساساً لقرار سياسي دولي. وفي هذا الصدد، يوصي الفريق العامل بأن تقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان مساعدتها في جمع أي مواد متاحة (ورقات، وغيرها) عن التعويضات؛ ويمكن أن يتولى الفريق العامل تقييم هذه المواد ويقرر إن كانت ثمة حاجة إلى مواصلة البحث في الموضوع بغية سد أي فجوات قد تكون موجودة. ويمكن سد هذه الفجوات إما بواسطة طلب إجراء دراسات أو الدعوة إلى اجتماع أفرقة خبراء أو عقد اجتماعات أو بواسطة أي وسائل أخرى مناسبة. وفي وقت لاحق، ينبغي معالجة قضية التعويضات على المستوى السياسي.

٥١- وبغية حماية حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيزها بفعالية، يوصي الفريق العامل بالتطرق إلى مواضيع محددة تتعلق بوضعهم في الدورات القادمة. إن من شأن هذا النهج أن يسمح بدعوة خبراء محدّدين إلى الإسهام بمعلومات عن مواضيع مختارة. ويرى الفريق العامل أنه ينبغي بحث المواضيع التالية:

- وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
- استئصال شأفة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتنمية؛
- الصحة/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- التصنيف العرقي؛
- إقامة العدل؛
- أبعاد التمييز العنصري الجنسانية؛
- التمييز ضد الأطفال؛
- حماية أراضي الأجداد والحقوق العرفية وإدارتها؛
- تلقي التعليم والإفادة من تكنولوجيا المعلومات.

Annexes

Annex I

Agenda of first session of the Working Group of Experts on people of African descent

At the first meeting of the first session, on 25 November 2002, the Working Group, in accordance with its mandate, adopted the following agenda:

1. Opening of the session.

2. Election of the Chairperson-Rapporteur.

3. Adoption of the agenda.

4. Organization of work.

5. Implementation of the mandate of the Working Group, as established in Commission on Human Rights resolution 2002/68 and approved by Economic and Social Council resolution 2002/270:

   "(*a*) To study the problems of racial discrimination faced by people of African descent living in the diaspora and to this end gather all relevant information from Governments, non-governmental organizations and other relevant sources, including through holding public meetings with them;

   "(*b*) To propose measures to ensure full and effective access to the justice system by people of African descent;

   "(*c*) To submit recommendations on the design, implementation and enforcement of effective measures to eliminate racial profiling of people of African descent;

   "(*d*) To elaborate short-, medium- and long-term proposals for the elimination of racial discrimination against people of African descent, including proposals for a mechanism to monitor and promote all their human rights, bearing in mind the need for close collaboration with international and development institutions and the specialized agencies of the United Nations system to promote the human rights of people of African descent, inter alia through:

      "(i) Improving the human rights situation of people of African descent by devoting special attention to their needs, inter alia through the preparation of specific programmes of action;

      "(ii) Designing special projects, in collaboration with people of African descent, to support their initiatives at the community level and to facilitate the exchange of information and technical know-how between these populations and experts in these areas;

      "(iii) Developing programmes intended for people of African descent allocating additional investments to health systems, education, housing, electricity, drinking water and environmental control measures and promoting equal opportunities in employment, as well as other affirmative or positive action initiatives, within the human rights framework."

6. Adoption of recommendations.

7. Adoption of the report.

Annex II

Agenda of second session of the Working Group of Experts on people of African descent

At the first meeting of the second session, on 3 February 2003, the Working Group, in accordance with its mandate, adopted the following agenda:

1. Opening of the session.

2. Adoption of the agenda.

3. Organization of work.

4. Implementation of the mandate of the Working Group, as established in Commission on Human Rights resolution 2002/68 and approved by Economic and Social Council resolution 2002/270:

   "(*a*) To study the problems of racial discrimination faced by people of African descent living in the diaspora and to this end gather all relevant information from Governments, non-governmental organizations and other relevant sources, including through holding public meetings with them;

   "(*b*) To propose measures to ensure full and effective access to the justice system by people of African descent;

   "(*c*) To submit recommendations on the design, implementation and enforcement of effective measures to eliminate racial profiling of people of African descent;

   "(*d*) To elaborate short-, medium- and long-term proposals for the elimination of racial discrimination against people of African descent, including proposals for a mechanism to monitor and promote all their human rights, bearing in mind the need for close collaboration with international and development institutions and the specialized agencies of the United Nations system to promote the human rights of people of African descent, inter alia through:

      "(i) Improving the human rights situation of people of African descent by devoting special attention to their needs, inter alia through the preparation of specific programmes of action;

      "(ii) Designing special projects, in collaboration with people of African descent, to support their initiatives at the community level and to facilitate the exchange of information and technical know-how between these populations and experts in these areas;

      "(iii) Developing programmes intended for people of African descent allocating additional investments to health systems, education, housing, electricity, drinking water and environmental control measures and promoting equal opportunities in employment, as well as other affirmative or positive action initiatives, within the human rights framework."

5. Adoption of recommendations.

6. Other matters.

7. Closing of the session.

Annex III

List of participants at the first session

A. Members

Mr. Peter Lesa Kasanda (Chairperson-Rapporteur)
Mr. Georges Nicolas Jabbour
Ms. Irina Moroianu-Zlătescu

B. States Members of the United Nations represented by observers

Bahrain, Barbados, Bolivia, Botswana, Brazil, Cameroon, Chile, China, Colombia, Costa Rica, Croatia, Cuba, Denmark, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, Ethiopia, Guatemala, Haiti, Iran (Islamic Republic of), Ireland, Israel, Jamaica, Japan, Kenya, Libyan Arab Jamahiriya, Madagascar, Mauritius, Mexico, Morocco, Mozambique, Nicaragua, Nigeria, Oman, Paraguay, Peru, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Slovakia, South Africa, Sri Lanka, Sudan, Syrian Arab Republic, Thailand, Tunisia, Turkey, United Republic of Tanzania, Uruguay, Venezuela, Viet Nam, Zambia

C. Non-member States represented by observers

Holy See

D. United Nations bodies and specialized agencies and other intergovernmental organizations represented by observers

African Union, World Bank Mr. Doudou Diène, Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance of the Commission on Human Rights

E. National institutions

Swiss Federal Commission against Racism

F. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council (General consultative status, Special consultative status and Roster)

African Commission of Health and Human Rights Promoters, African Society of International and Comparative Law, All for Reparations and Emancipation (AFRECure), Arab Organization for Human Rights, Baha'i International Community, Brahma Kumaris World Spiritual University, December Twelfth Movement International Secretariat, Femmes Africa Solidarité,

Interfaith International, International Federation of University Women, International Service for Human Rights, Movement against Racism and for Friendship among Peoples, Rencontre africaine pour la défense des droits de l'homme, Salvation Army, Tiye International, World Council of Churches

G. Non-governmental organizations specifically accredited to the World Conference against Racism

African Canadian Legal Clinic, Afrikan Youth in Norway, Culture of Solidarity Afro-Indigenous, Espacio Afro-Americano, Guinée-Développement

Annex IV

List of participants at the second session

A. Members

Mr. Peter Lesa Kasanda (Chairperson-Rapporteur)
Mr. Georges Nicolas Jabbour
Ms. Irina Moroianu-Zlătescu
Mr. Roberto Borges Martins

B. States Members of the United Nations represented by observers

Algeria, Bahrain, Barbados, Bolivia, Botswana, Brazil, Cameroon, Chile, China, Colombia, Costa Rica, Croatia, Cuba, Denmark, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, Ethiopia, Finland, France, Greece, Guatemala, Haiti, India, Iran (Islamic Republic of), Ireland, Jamaica, Japan, Kenya, Libyan Arab Jamahiriya, Madagascar, Mauritius, Mexico, Morocco, Mozambique, Nicaragua, Nigeria, Oman, Pakistan, Paraguay, Peru, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Slovakia, South Africa, Sri Lanka, Sudan, Syrian Arab Republic, Thailand, Tunisia, Turkey, Uganda, United Republic of Tanzania, Uruguay, Venezuela, Viet Nam, Zambia

C. Non-member States represented by observers

Holy See

D. United Nations bodies and specialized agencies and other Intergovernmental organizations represented by observers

African Union, European Commission, International Labour Organization, Inter-American Development Bank, United Nations Children's Fund, United Nations Development Programme, World Bank

Mr. Doudou Diène, Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance of the Commission on Human Rights

E. National institutions

Swiss Federal Commission against Racism

F. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council (General consultative status, Special consultative status and Roster)

African Commission of Health and Human Rights Promoters, African Society of International and Comparative Law, Baha'i International Community, Brahma Kumaris World Spiritual University, December Twelfth Movement International Secretariat, Indian Movement "Tupaj Amaru", Interfaith International, International Association against Torture, International Confederation of Free Trade Unions, International Movement Against All Forms of Discrimination and Racism, International Service for Human Rights, Minority Rights Group International

G. Non-governmental organizations specifically accredited to the World Conference against Racism

African Canadian Legal Clinic, Afrikan Youth in Norway, Culture of Solidarity Afro-Indigenous, Espacio Afro-Americano, International Possibilities Unlimited, Proceso de Comunidades Negras en Colombia

Annex V

List of documents before the Working Group of Experts on people of African descent at its first and second sessions

Symbol	*Title and author*
E/CN.4/2002/WG.20/1	Provisional agenda of the first session
E/CN.4/2003/WG.20/1	Provisional agenda of the second session
E/CN.4/2003/WG.20/WP.1	"Some personal thoughts on reparations and people of African descent", by Mr. Georges Nicolas Jabbour, Member of the Working Group of Experts on People of African descent
E/CN.4/2003/WG.20/WP.2	"Promotion et signification des lieux de mémoire de l'esclavage", by Mr. Doudou Diène, Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance of the Commission on Human Rights
E/CN.4/2003/WG.20/WP.3	"Identification and definition of 'people of African descent' and how racial discrimination against them is manifested in various regions", by Mr. Peter Lesa Kasanda, Member of the Working Group of Experts on People of African descent
E/CN.4/2003/WG.20/WP.4	"How to use the United Nations human rights mechanisms for an effective protection of the rights of people of African descent", by Ms. Irina Zlătescu, Member of the Working Group of Experts on People of African descent
	Preliminary conclusions and recommendations of the first session of the Working Group of Experts on People of African descent

– – – – –